بحوث ودراسات
اللغة العربية

الهجرة من القارة الإفريقية أسبابها ودوافعها

د. محمود علي الغدامسي[1]
د. نصر الدين محمد أبو عمجة[2]

مقدمة

تبلغ القارة الإفريقية حوالي 30 مليون كيلومتر مربع ويقطنها حوالي 748 مليون نسمة [1] وتمتد بين خطي الطول 33- 17 ° غرباً و 2- 51 ° شرقاً ودائرتي عرض 4- 34 ° جنوباً و 20- 37 ° شمالاً . وقد أعطاها الله سبحانه وتعالى مناخاً متنوعاً ما بين المتوسط والحار والمعتدل والمداري والاستوائي في كل من ((السودان- إثيوبيا- الصومال)) وهذا المناخ الرطب الذي يشغل الأطراف الخارجية 77% للنطاق المداري المطير والمتميز بدرجات الحرارة المرتفعة على مدار السنة وأمطاره تتراوح ما بين 20-60 بوصة ثم فصل جفاف ممتد طول معظم نصف السنة الشتوي[2].

وقد أعطت مظاهر سطحها الأهمية الجغرافية والإستراتيجية بين قارات العالم لاتصالها بأوروبا وآسيا مند أقدم العصور، حيث لا يفصلها عن القارة الآسيوية سوى قناة السويس والبحر الأحمر ومضيق باب المندب وعن القارة الأوروبية البحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق.

ورغم أن القارة الإفريقية تتمتع بالخيرات الوفيرة إلا أن الهجرة منها عبر الساحل الشمالي لكل من ((الجماهيرية- مصر- تونس- المغرب)) ومنها إلى أوروبا عبر البحر المتوسط . قد عرض الكثير من المخاوف

[1] عضو هيئة التدريس بقسم الجغرافيا / جامعة الفاتح
[2] عضو هيئة التدريس بقسم الخدمة الاجتماعية / جامعة الفاتح

ومنها الموت المحقق في كثير من الأحيان علاوة على وقوعهم فـــي أيـــدي تجار البشرية والسماسرة اللذين يسعون للحصول على المال بشتى الطـــرق وبأي شكل كان، حتى لو أدى ذلك إلى إزهـــاق أرواح البـــشر والأبريـــاء والطامعين والحالمين بالجنة الأوروبية، وهم يسعون وراء سراب تـــاركين أهلهم وذويهم وأحبائهم وأرضهم ذات الخيرات والنماء.

إن جميع المعطيات السابقة قد دفعت بالباحـــث إلـــى طـــرح هـــذه الإشكالية المعقدة محاولة منه بالجهد المتواضع إعطاء صورة عن الهجـــرة غير الشرعية ووضع بعض الحلول والمقترحات والتي يرى بأنها في النهاية لا تؤدي لمنع هذه الهجرة ولكن على الأقل تحد منها خاصة وأنهـــا تمثـــل إحدى المشكلات الهامة التي تواجه القارة الإفريقية فـــي وقتنـــا الحاضـــر بانخفاض المستوى الاقتصادي خاصة في الدول غير النفطية سبباً رئيـــسياً لكثير من المهاجرين نحو دول الجدب السكاني، آملاً في تحسين العيش مما جعل المشكلة تطرح العديد من الأسئلة منها: ما هي الآثار الناجمـــة عـــن الهجرة؟ وما هي الطرق التي يجب اتباعها للحد من الهجرة عـــلاوة علـــى المشاكل التي تعاني منها القارة والتي كانت سبباً رئيسياً للهجرة.

كما تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلـــى ظهـــور مشكلة الهجرة والآثار السلبية الناجمة عنها.

تعريف الهجرة وأسبابها ودوافعها:-

إن الهجرة هي حركة انتقال السكان من مكان الأصـــل إلـــى آخـــر ويعرفها البعض: بأنها تغير في محل الإقامة وتختلف تلك الحركة من حيث مدى المسافة المقطوعة والزمن الذي تستغرقه وليس كـــل انتقـــال هجـــرة، فالسواح هم عبارة عن أشخاص يرحلون وينتقلون من مكان إلى آخر ولكنهم ليسوا بمهاجرين فالمهاجرون يجـــب أن يتميـــزوا بخاصـــية ذات طبيعـــة سيكولـــوجية حيث يفترض في المهاجر تـــرك وطنه سواء بصورة قاطعة أو نهائية و دائمة [3]

تعد الهجرة عنصراً أساسياً من عناصر الدراسة السكانية كما أنهـــا تعتبر عاملاً مؤثراً في نمو السكان، فإنها تؤثر بالتـــالي فـــي خصائـــصهم الديموغرافية والاقتصادية . والهجرة ظاهرة جغرافية تميز بها السكان مند

أقدم العصور، كما يهتم دارس جغرافية السكان أيضاً بالحركة الجغرافية والسكانية ورغبة الإنسان في مغادرة منطقة ما تصعب المعيشة بها. (4)

وقد نبه الأخ القائد إلى أن الحدود السياسية والأوراق الرسمية والهويات هي أشياء صناعية مستحدثة لا تعترف بالطبيعة وهي ضد التيار مصيرها الفشل، كما أن معالجة ظاهرة الهجرة لا يمكن أن يتم عن طريق التمسك بالتغيرات وتجاهل الحقائق الأساسية الطبيعية والتاريخية والفنية إن من صنع الهجرة ويحاول الحد منها الآن هو من صنع الاستعمار والهجرة مرتبطة بضعف الموارد. (5)

وتعد الهجرة من العوامل التي تلعب دوراً في اختلاف معدل نمو السكان من دولة إلى أخرى ومن قارة إلى أخرى وتمثل الهجرة الزيادة غير الطبيعية ويمكن حسابها بالنسبة للبلاد التي بها، وتتوقف الهجرة بصفة عامة على عوامل الطرد من بيئة المهاجرة وعوامل الجذب إلى بيئة جديدة وهي ليست عامل جديد في حياة الشعوب. (6)

والهجرة بمعنى آخر:-

هي الانتقال من مكان إلى آخر دون النظر إلى المسافة التي يقطعها المنتقلون وإلى طبيعة العوامل الدافعة إلى ذلك، والتي تستهدف تغيير محل الإقامة أطلقت عليه الهجرة وهي رغبة أفراد في الانتقال والتغلب على الصعاب. (7)

تختلف أسباب الهجرة السكانية اختلافا واضحاً وإن كانت معظم الدوافع متشابهة في أغلب الأحيان، سواء في الهجرات طويلة المسافة أو قصيرة، وسواء أكانت تياراتها تشمل عدة مئات أو عدة ملايين من المهاجرين والتي تنتهي في كل الحالات بتغير الموطن الأصلي والاستقرار في إقليم المهجر، بل قد تنتهي في بعض الأحيان إلى تغير نمط الحياة ذاتها، ولاشك أن العامل المشترك في دوافع الهجرة هو: انخفاض المستوى الاقتصادي أو الفقر المطلق الذي يدفع كثيراً من المهاجرين إلى الاتجاه نحو مناطق الجذب السكاني التي تتوفر فيها العوامل الاقتصادية الكامنة أملاً في تحسين مستوى المعيشة كهدف أساسي، وتتعدد أسباب الطرد والجذب في أسباب الهجرة من مكان لآخر وتوجد أسباب منها: سياسية واجتماعية

واقتصادية، مثل فرص العمل والمهارات الفردية مع الأجور المنخفضة في مكان الأصل.

كما أن اختيار مكان الهجرة بتكاليف الانتقال ووجود أقارب أو معارف في المهجر والبيئة الطبيعية والتركيب السكاني وإمكانيات العمل ومدى تمشيها مع سنة المهاجرين والمساعدات الخاصة يضاف إلى ذلك عوامل أخرى من بينها الضغط السكاني ومعدلات النمو في الدولة وإمكانيات الحصول على أراضي زراعية وإمكانيات النقل المتاحة والاختلافات الحضارية ويضيف البعض عوامل أخرى، منها: ما هو مناخي أو حرفي. (8)

وعوامل مرتبطة بالمنطقة الأصلية للمهاجرين ومدى استقبال المهاجرين لمنطقة الوصول والعوائق المتداخلة بين المنطقتين بالإضافة إلى العوامل الشخصية، هذا وتختلف أسباب الهجرة من شخص لآخر . (9)

وبين العوامل الاقتصادية الأخرى والاستثمارات الرئيسية لرأس المال والتغير التكنولوجي والتنظيم الاقتصادي والمساعدات التي تقدمها للمهاجر والإمكانيات المحلية والتنظيمات المؤثرة فيها وأحوال المعيشة ومستوياتها ومن بين تلك العوامل السياسية والدينية و الضغط السكاني ومعدلات النمو وتشجيع الدول الكبرى . حركة الهجرة من العناصر المؤثرة في نمو السكان، كما أنها تؤثر أيضاً في تركيب السكان وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وقد يكون للهجرة نتائج إيجابية على المجتمع ويتوقف على خصائص السكان. (10)

ومن العوامل المؤثرة في أماكن الأصل ووصول المهاجرين هذا وقد حاول العالم (يفرتلي) أن يصف ظاهرة الهجرة وصاغ لها علاقة ربط بين عوامل الجذب والطرد فيما يمكن تسمية بقوانين الهجرة، وقد وصفها بعدة حقائق منها:-

– إن حجم الهجرة يختلف باختلاف السكان وتنوعهم، ويعني ذلك ببساطة أن هنالك تشابه كبير بين السكان سواء في الوصول الفرعية أو المستوى التعليمي، كما أن حجم الهجرة داخل منطقة معينة يتباين مع درجات

الاختلافات البيئية التي تتميز بها المنطقة، وترتبط بالقدرة على تخطي العوائق المختلفة.

- من أسباب الهجرة من القارة وجود ظروف طبيعية صعبة غير ملائمة للسكن والاستقرار في مساحات كبيرة من القارة، ولاسيما الجهات الجافة التي تكاد تخلو من السكان والتي تقدر بحوالي أكثر من 3/1 مساحة القارة في نصفها الجنوبي، وخاصة عند صحراء كلهاري، فضلاً عن الصحراء الكبرى في النصف الشمالي، والتي تقدر مساحتها بحوالي 5/1 القارة، وكثيراً ما تقل فيها الكثافة السكانية عن 2,5 نسمة لكل ميل مربع.

كما أن تفشي الأمراض المستوطنة، خاصة في الأقاليم الاستوائية الحارة والرطبة ولاسيما الملاريا والبلهارسيا والإسكارس وغيرها، وكثافة النمو النباتي وسوء ظروف النقل وعدم صلاحية المناخ للنشاط والإنتاج كل هذه الأمور كانت عائقاً من وجود السكان وتكاثرهم أما في إقليم السافانا فترتفع كثافة السكان، حيث يصبح المناخ أقل إرهاقاً وممارسة الزراعة أكثر يسراً. (11)

إن من أكثر المناطق اكتظاظا بالسكان في القارة الإفريقية مناطق الأنهار الكبرى خاصة نهري النيل والنيجر حيث نجد عدد السكان في مصر يصل إلى حوالي 75 مليون نسمة و نيجريا 130 مليون نسمة.

ومن أسباب الهجرة تزايد عدد السكان وضغطهم على الموارد الاقتصادية مما أدى إلى خلق مشكلة اكتظاظ السكان. (12)

وتعاني القارة الإفريقية من زيادة سكانية بنسبة 100% كل 25 سنة إذ وصل عدد سكانها في الوقت الحاضر 798 مليون نسمة حسب تقديرات سنة؛ 2000 مما خلق عدم كفاية الموارد بالقارة بالنسبة لعدد السكان عند مستوى معيشي كريم، مما دفع بالبعض للهجرة إلى دول أخرى بحثاً عن مصدر الرزق.

يعيش سكان إفريقيا فوق رقعة من الأرض مساحتها حوالي 30 مليون كم^2 أي ما يوازي نحو 22% من مساحة اليابسة في العالم، ويبلغ

متوسط الكثافة السكانية أكثر من 22 شخصاً في الكيلو متر مربع، ودراسة السكان في إفريقيا تقابلها صعوبة في عدم توفر البيانات الدقيقة لأسباب كثيرة، منها انتشار الأمية بين السكان، وقلة الوعي الثقافي، وعدم اقتناع السكان بالإحصائيات، والخوف منها خشية أن يكون الأمر متعلقاً بفرض الضرائب على الأشخاص، أو على مصادر الثروة أو الاستدعاء للخدمة العسكرية، ويكمن التشتت في التوزيع السكاني وتركزه في مناطق خاصة بإفريقيا بالرجوع إلى العوامل الاجتماعية والتاريخية والسياسية . وتتميز القارة بصفة عامة ببعض المناظر بالجزر كثيرة السكان، وتعاني من قلة الموارد المحلية ومن ضعف النظم الزراعية ، وفي جهات أخرى مثل رواندا وبروندي ومالاوي والحدود السياسية المحلية بين مختلف الدول الإفريقية لم تضع في اعتبارها التوزيع ولا التركيب السكاني، فهي تخترق جهات مأهولة بالسكان وأخرى عديمة السكان والدول الإفريقية في معظمها قليلة السكان بالقياس بالدول الكبرى في آسيا وأوروبا والأمريكيتين. (13)

تغيرات عدد السكان في إفريقيا (بالملايين)

الإقليم الفرعي	1980	1990	2000	2010*	2020*
شمال إفريقيا	109	140	170	209	239
شرق إفريقيا	104	141	182	230	269
إفريقيا الجنوبية	70	90	113	139	150
إفريقيا الوسطى	54	74	98	127	164
غرب إفريقيا	132	178	234	278	344
المجموع	469	622	798	972	1186

World Bank 2002. African Development Bank 2000.

المصدر

*** أرقام تقديرية لسنوات قادمة**

يؤثر حجم السكان وكثافتهم بالغ الأثر على استخدام الموارد، ففي الفترة الواقعة بين 1980-2000 ارتفع عدد السكان في إفريقيا من 469 مليون نسمة ويتوقع أن يزداد هذا العدد خلال العقدين القادمين إلى 1186 مليون نسمة منهم حوالي 239 مليون في الشمال و 269 في الجنوب، كما يزيد عدد السكان عن 344 مليون نسمة غرب إفريقيا إضافة إلى ذلك تفاوت الكثافة السكانية في بعض البلدان تصل إلى أقل من خمسة أشخاص

في المناطق الصحراوية، أما في غرب إفريقيا وجنوبها فتصل إلى حوالي 600 نسمة لكل كيلو متر مربع، كما هو الحال في موريشيوس. (14)

ومن خصائص المهاجرين غير الشرعيين من الناحية الاجتماعية:-

يمثل هؤلاء المهاجرون غير الشرعيين الشباب، وهم غالباً ما تكون أعمارهم ما بين 18-45 سنة ومن تكوينات اجتماعية مختلفة، حضرية وريفية وصحراوية، وهم في حالة من الضياع الاجتماعي، بحيث يتمسكون بأي أمل مهما كان، حتى ولو كانت الهجرة إلى عالم الموت فهم من واقع اجتماعي متردي لا أمل فيه للحياة والعيش الكريم، أما الجوانب التربوية فهم غالباً أميون أو من أصحاب المستويات التعليمية المتوسطة التي لا تؤهلهم إلى أي عمل، سوى القراءة والكتابة بصعوبة.

الناحية المهنية:-

هم غالباً لا يتقنون أي مهنة فنية أو أي عمل فني أو مهني سوى العمل اليدوي العادي الذي لا يحتاج إلى أي تخصص فني أو تقني ولكن بعضهم يستطيع مزاولة بعض الأعمال البسيطة والتي ليست في حاجة إلى تخصص دقيق أو إعداد مهني طويل، مثل النظافة أو حراسة البيوت والمرافق، أو حمل بعض البضائع وإنزالها من سيارات الشحن إلى موقع العمل والبناء والأعمال الزراعية غير الفنية، مثل: جني الثمار من الأشجار والمحاصيل الزراعية الأخرى و وضعها في صناديق وحملها إلى سيارات الشحن للأسواق أو مراكز التجمع أو التصنيع الزراعي، أو رعي الحيوانات وحراستها.

الناحية المعيشية:-

إن هؤلاء المهاجرين عاطلون عن العمل ولا دخل لهم في بلدانهم الأصلية، أو أنهم يعملون بأجور منخفضة وبشكل موسمي، وهم غالباً أبناء الفقراء والطبقات المهمشة التي تعيش في أحياء المدن الإفريقية أو الأرياف البعيدة المهملة، وقد أكدت الدراسات أنهم في الواقع يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية ومعيشية ضعيفة جداً وغير إنسانية، وقد هاجروا من قراهم وأريافهم إلى المدن الإفريقية، ولم يستطيعوا أن يجدوا حياة كريمة أو عملاً لائقاً فهاجروا إلى الشمال الإفريقي بهدف العمل المؤقت مهما كان إلى

أن يستطيعوا جمع المبلغ المالي اللازم للهجرة إلى أوروبا بواسطة القوارب المتهالكة التي تديرها شبكات التهريب عبر المتوسط، والتي ترسوا بها على الشواطئ الجنوبية لإيطاليا، أو إسبانيا، أو تغوص بهم في أعمـــاق البحـــر وتستلم أجسادهم المرهقة الحيتان.

الهجرة الإفريقية إلى العالم الجديد وأوروبا:-

ارتبطت الهجرة في إفريقيا بانتقال الزنوج من النطاق المداري بها إلى العالم الجديد في الفترة التي كانت تجارة الرقيق سائدة بها، ورغـــم أن هذه التجارة بالآدميين قديمة فاكتشاف الأمريكتين أدى إلى توســـيع نطاقهـــا بدرجة كبيرة، وذلك لان الأوروبيين في أول مراحل استيطانهم بالأمريكيتين وجدوا مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي تنتظر الاستغلال، ولكن السكان الأصليين وهم الهنود الحمر لا يمكن الاعتماد عليهم لتحقيـــق هـــذه الغاية، وذلك لضآلتهم الشديدة، فاتجهت أنظار الأوروبيين إلى الأيدي العاملة الرخيصة في إفريقيا أيسر طريقة لحل مشكلة العمل في الأمـــريكتين هـــو تسخير الأيدي العاملة من الزنوج. (15)

وعدد الزنوج اللذين جلبوا من إفريقيا للأمريكيتين ليس معروفاً على وجه التحديد ولكن يقدرهم بعض الكتاب بنحو 20 مليوناً من الرقيـــق لـــم يصلوا جميعاً إلى المهجر الإجباري، بل مات عدد كثير منهم في الطريـــق كذلك لم تكن الولايات المتحدة السوق الرئيسة لتجارة الرقيـــق فـــي العـــالم الجديد، بل قامت أمريكا اللاتينية بهذا الدور أيضاً، حيث يقدر عدد الزنـــوج الذين وصلوا رأساً من إفريقيا إلى الولايات المتحدة بنحو مليون نسمة، أمـــا الغالبية فقد وصلت من سوق الرقيق الرئيسية في أمريكا اللاتينية حتى تـــمَّ إلغاء تجارة الرقيق في بداية القرن التاسع عشر. (16)

وتعد المكسيك القطر الأول في حركة الهجرة الدولية، فتشير البيانات فيها إلى أن حوالي 2.2 مليون نسمة من الأفارقة اللذين وصلوا إليهـــا ثـــم غادروها وفدوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا العدد يـــشكل نـــسبة 33% ثم تأتي كولومبيا في الدرجة الثانية، حيث استقبلت 2 مليـــون نـــسمة بنسبة تتراوح ما بين (12.5–9%) من القوة العاملة بها.

كذلك استقبلت فنزويلا أعداداً كبيرة من الوافدين حتى أصبحوا يشكلوا نسبة (7.2%). [17] إن الهجرات الإفريقية للعالم الجديد في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين كانت مرفقة بجوازات السفر والإقامة وهي محدودة جداً خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001) حيث وضعت العديد من الإجراءات الصارمة على الأفارقة وخاصة المسلمون، مما جعلها تكاد تكون معدومة تماماً في الوقت الحاضر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما دفع بالمهاجرين للتفكير في الهجرة إلى القارة الأوروبية والدول الغنية بالبترول من الدول النامية، ولكن أغلبهم من الهنود والباكستان وبنجلاديش إلى الإمارات العربية المتحدة وبالمثل يفكر كثير من سكان المغرب العربي والدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في الهجرة إلى أوروبا، وقد أدانت وفود دول العالم الثالث المشتركة في المؤتمر الثاني عشر بمعهد حقوق الرأي الفرنسي الذي انعقد في داكار في سبتمبر 1979 لمناقشة المشكلات المتعلقة بالهجرة إلى انتقاد السياسة الفرنسية الرامية إلى إغلاق الحدود الفرنسية في وجه المهاجرين ولا أحد ينكر أن للهجرة الدولية جوانب سلبية منها : الاتجار بالبشر والتهريب والسخط الاجتماعي، أو أنها تنشأ في كثير من الأحيان عن الفقر والصراع السياسي وهذا ما يسمى بالهجرة غير الشرعية، وهي هجرة أشخاص لا يحملون وثائق سفر أو أوراق رسمية.

وتواجه كثير من الدول هذه المشكلة وتدعوا إلى ضمان حقوق المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر ومن هذه الدول التي تسعى إلى مكافحة هذه الظاهرة الجماهيرية حيث تم ترحيل 40 مصرياً من ليبيا حاولوا الهجرة إلى إيطاليا في 2006/6/18 بعد أن استخرجت لهم القنصلية المصرية جوازات سفر مشيراً إلى أن السلطات الليبية ألقت القبض عليهم في مدينتي مصراته وصبراته ضمن جنسيات أخرى خلال حملاتها المكثفة على السواحل لمنع محاولات الهجرة غير الشرعية، وأن التحرك الليبي يبحث ترتيبات عقد مؤتمر دولي في طرابلس لمكافحة الهجرة غير الشرعية 2006/10/10 وكذلك أعلنت مصادر ليبية رسمية أن دوريات أمن سواحل تمكنت من ضبط قارب مطاطي على متنه 34 فرداً من جنسيات مختلفة وهم في حالة شروع في الهجرة غير الشرعية من أراضي ليبية باتجاه أوروبا بتاريخ 2006/10/29 ف.

وكذلك بتاريخ 2007/1/31 تم ترحيل 225 مصرياً ضمن العديد من الأشخاص من جنسيات أخرى تم ضبطهم في منطقة حقل البوري في عرض البحر بمنطقة زواره، وكذلك ألقى القبض أيضاً على 100 شخص في مركب خشبي لا يصلح للاستخدام استعدادا للهروب عبر البحر إلى الجزر الايطالية وقبض أيضاً على 125 مصرياً ضمن جنسيات أخرى في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ينتمون إلى مختلف المحافظات، وكلهم في سن الشباب. (18)

وتشير بيانات الهجرة الدولية إلى أن 10 مليون مهاجرا استقروا في أقطار أوروبا الغربية خلال الفترة الممتدة مابين 1980-1992 أما فيما يتعلق بجنسية هؤلاء والأقطار التي نزحوا منها فتشير البيانات أن حوالي 8 مليون وفدوا منهم حوالي 4 مليون من شمال إفريقيا و تركيا و 4 مليون من آسيا ومن إفريقيا جنوب الصحراء إلى الأقطار الأوروبية فنجد أن ألمانيا قد بلغت فيها نسبة المهاجرون حوالي 8.4% من السكان تليها فرنسا والمملكة المتحدة بنسبة 3.3% لكل منها، أما السويد والنرويج فقد توجهت إليها أعداد كبيرة من اللبنانيين والإيرانيين أما إسبانيا وإيطاليا فقد توجهت إليها جاليات من الفلبين، هذا وبدأت بعض أقطار أوروبا الشرقية تستقبل أعداداً من المهاجرين أيضاً وفي مقدمتها بولندا وسلوفاكيا وتشيكيا. (19)

الهجرة والتنمية.

تبقى رغبة المهاجرين في الحصول على حياة أفضل هي الدافع وراء الهجرة وليس من المستغرب أن تجذب الدول الغنية النسبة الأعلى من المهاجرين، حيث وصل عدد المهاجرين بين الأعوام 1990ف و 2005ف حوالي "112" مليون مهاجر، معظمهم يقيمون في الدول الغنية والمتقدمة وكانت حصة الدول الغنية المتقدمة "91" مليون مهاجر في عام 2005ف أما الدول الغنية النامية فكان نصيبها "22" مليون مهاجر في عام 2005ف وتشمل البحرين وقطر والكويت وبروناي وكوريا والسعودية وسنغافورة وتعد نسبة النساء مساوية لنسبة الرجال من المهاجرين، وقد أظهرت تقديرات البنك الدولي بأن المبالغ المحولة للدول النامية قد وصلت لحوالي "102" مليار في 1995ف و "232" مليار في عام 2005، مما جعل نسبة

العائدات الذاهبة للدول النامية من الدول المتقدمة تصل إلى 57 % في سنة 1995ف وقد وصلت إلى 72% سنة 2005ف. (20)

تعتقد العديد من الدول أن الهجرة ستستمر وربما ترتفع في العقود القادمة، ولقد انخفضت نسبة الدول التي ترغب في حجم الهجرة من 40% في 1996ف إلى 22% عام 2005ف فأوروبا تشجع الكثير من الدول على أنواع من الهجرة المختارة بالطرق الشرعية وفق حاجتها.

كما أن الكثير من الدول تسعى للتركيز على فرص الاستفادة من التنمية المشتركة والمبادرات بين دول الأصل ودول الهجرة.

يشكل الحصول على عمل بأجر جيد في بلد غني أحد الدوافع القوية للهجرة، وقد زاد الإغراء مع زيادة الفوارق في الدخل بين البلدان وذلك ليس صحيحاً فيما يتعلق بالفوارق الكبيرة بين البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض فحسب، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر ديناميكية والبلدان النامية الأقل ديناميكية. (21)

وعلاوة على ذلك تحتاج العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة إلى الديناميكية للعمال المهاجرين لأداء الأعمال التي لا يمكن أن يعهد بها إلا لمصادر خارجية، ولا يوجد من يرغب في أدائها من العمال المحليين بالأجور السائدة، وتعد شيخوخة السكان هي أيضاً من الأسباب الكامنة وراء هذا الطلب المتزايد.

وقد تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصاديات المتقدمة الذين يكون منهم هم أنفسهم مهاجرون قدموا في موجات سابقة، غير أن معظم المهاجرين تكون مهارتهم مكملة لمهارات العمال المحليين لا منافسة لها وبأداء مهام قد لا تجد من يؤديها أو تؤدى بتكلفة أعلى يعمل بها المهاجرون بينما يقوم المواطنون بتأدية أعمال أخرى أكثر إنتاجية وأحسن أجراً، هذا ويعمل المهاجرون على زيادة القوى العاملة من ناحية، وإلى زيادة عدد المستهلكين من ناحية أخرى وعدد المستهلكين الذين يساهمون بقدراتهم في تحقيق مجال تنظيم الأعمال فإنهم يحققون ازدهار النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلة.

وعند نقطة المنشأ لا يؤدي الفقر المدقع بشكل آلي زيـــادة الهجـــرة فأكثر الناس الفقراء بشكل عام لا يملكون الموارد اللازمة لتحمـــل تكـــاليف الهجرة وأخطارها، وغالباً ما يأتي المهاجرون الدوليون مـــن الأســـر ذات متوسط الدخل المعيشي ولكن عندما يستقر المهاجرون في الخـــارج فـــانهم يساعدون الأصدقاء والأقارب على اللحاق بهم، وفي هذه الأثنـــاء تـــنخفض تكاليف الهجرة وأخطارها مما يسمح لمن هم أفقر ولكن ليس لمن هم الأكثر فقراً أن يلحقوا بالتيار وهجرة من يملكون المهارات المنخفضة توفر أكثـــر إمكانيات عن الفقر وحدثه في المجتمعات الناشئة الأصلية.

العدد المقدر للمهاجرين الدوليين وتوزيعهم حسب المنطقة الرئيسية بما في ذلك النسبة للمهاجرين خلال الفترة من 1990 – 2005 ف

المنطقة الرئيسية	عدد المهاجرين الدوليين بالملايين		الزيادة بالملايين 2005-1990
	1990	2005	
العالم	154.8	190.6	35.8
المناطق الأكثر تقدماً	82.4	115.4	33.0
أقل البلدان نموا	10.5	11.5	0.5
أفريقيا	16.4	17.1	0.7
أمريكا الشمالية	11.6	27.6	16.0
أوروبا	49.4	64.1	14.7

مركز الأمم المتحدة للأعلام، اللجنة الخاصة بالهجرة والتنمية، تقرير غير منشور، طرابلس، 2006، ص 286

يتضح من الجدول السابق أن مجموع عدد المهاجرين الدوليين قـــد وصل إلى 154.8 مليون نسمة في عام 1990م وقد شـــهد العـــام 2005م زيادة عدد المهاجرين حيث وصل عددهم إلى 190.6 مليون نسمة بزيـــادة قدرها 33.8 مليون نسمة.

إن المناطق الأكثر تقدماً في العالم قد شهدت ارتفاعـــاً فـــي عـــدد المهاجرين، حيث وصل في سنة 2005 حوالي 115.5 مليون نسمة بزيادة وصلت إلى 33.0 مليون نسمة، ويرجع السبب في ذلك إلى التقدم العلمـــي

والتكنولوجي والتطور في مجال التقنية والخبرات العلمية، مما أتاح بالتالي زيادة فرص العمل، علاوة على الأجور العالية التي تمنحها هذه الدول مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا واليابان و كندا وأستراليا.

لم تكن الزيادة في عدد المهاجرين في الدول الأقل تقدماً عن 0.5 مليون في عام 2005 .

هذا ولا يختلف الحال بالنسبة للهجرة إلى القارة الأفريقية، فهي لم تستقبل أكثر من 0.7 مليون نسمة ويرجع السبب في ذلك لضعف القارة من الناحية الاقتصادية، ولما تعانيه من مشاكل سياسية واجتماعية، كما أن أكثر من 90% من القادمين للقارة هم من الأوروبيين لغرض الاستثمار والتجارة.

إن أمريكا الشمالية قد زادت بها نسبة المهاجرين، فقد وصلت في العام 2005 حوالي 16.0 مليون نسمة، أغلبهم من المكسيك وكوبا والدول الأسيوية وأفريقيا إلى كل من الولايات المتحدة وكندا، وذلك للتقدم العلمي والتقني.

إن القارة الأوربية هي أكثر القارات استقبالا للمهاجرين، حيث بلغ مجموع المهاجرين في عام 1990 حوالي 49.4 مليون نسمة، وقد وصلت في سنة 2005 إلى 64.1 مليون نسمة، مما جعل الفارق كبيراً جداً، حيث وصل إلى 14.7 مليون نسمة.

إن أغلب المهاجرين لأوربا هم من الأفارقة، ويرجع السبب في ذلك لقرب القارة الأفريقية من أوروبا، والتي لا يفصلها عنها إلا البحر المتوسط مما أدى بالتالي إلى اندفاع موجات من الهجرة غير الشرعية هذا من ناحية وإلى التقدم التكنولوجي وحاجة هذه الدول للأيدي العاملة في المجالين الصناعي والزراعي للعمالة العادية في كل من فرنسا وبلجيكا وإسبانيا وبريطانيا والسويد وإيطاليا من ناحية أخرى.

وترى دول الشمال أن إجراءات أمنية مشددة في الدول المصدر للهجرة، من شأنها أن تحد وتقلص هذه الظاهرة، ولذا فإنها تبدي استعدادها للمساهمة في هذه الإجراءات، إلى جانب الإسهام في تنمية اجتماعية

واقتصادية، فيما ترى دول الجنوب أن الاقتصار على التعاطي الأمني مع الظاهرة أمر مجحف وغير مقبول، وأن المسألة تحتاج إلى مقاربة شمولية ومندمجة تضع العنصر البشري في صلب الاهتمام، وتعتمد على روح شراكة متوازنة ومفيدة للجميع تساهم فيه جميع الأطراف في وضع حل لهذه الظاهرة.

كانت الكاميرات المصورة تنقل صوراً مؤلمة عن جثث قذفها البحر المتوسط لشباب وشابات في عمر الزهور، حلموا فركبوا البحر لكنهم لم يصلوا إلى شاطئ الأمان.

ويقال إن رحلة القارب الواحد تعود على أصحابها في بعض الأحيان بحوالي ستين ألف دولار، وهي ثروة كبيرة مقارنة بإمكانيات الراغبين في الهجرة، وقد رصد مركز الأرض لحقوق الإنسان خطورة عملية الهجرة غير الشرعية فقد أشار في تقرير له إلى أن تكرار حوادث الهجرة غير الشرعية لأوروبا عبر القوارب المتهالكة أمر مؤسف، وطالب المركز المسئولين بإعادة فتح ملف الهجرة غير الشرعية لاتخاذ خطوات عملية لمنعها والحد منها، كما يطالب المركز بأن توضع حلول جذرية للحد من مشكلة البطالة في المجتمع حتى يمكن وقف نزيف الموت والانتحار.[22]

ويقول (جاك ضيوف) رئيس منظمة الفاو لا يمكن للهجرة غير الشرعية أن تقل، إلا إذا ساعدت الدول الأوربية الدول الأفريقية والفقيرة على إقامة التنمية، وذلك عن طريق إنشاء صندوق أوروبي لتمويل المشاريع الزراعية والصناعية والاجتماعية ومساعدتها في النهوض والتخلص من الفقر.

الخاتمة

لقد أجمع المتخصصون البيئيون للتنمية على أن المجتمعات في القارة الأفريقية لازالت تقليدية لم تعتمد على التقنيات الزراعية الحديثة والسليمة والعمل بالأساليب التكنولوجية والميكنة الحديثة إلا بشكل ضعيف جداً مقارنة بالأراضي القابلة للزراعة بالقارة، مما أعاق تنفيذ الكثير من المشروعات التنموية رغم تنوع طرق الاستغلال من منطقة لأخرى.

إن حركة الزراعية تصل إلى 75% من مجموع السكان، وقد تصل في بعض المناطق إلى 90% إن من أهم النتائج التي دفعت بالهجرة من القارة الأفريقية إلى كل من أوروبا والعالم الجديد قد ترجع لأسباب سياسية مثل المذابح الجماعية بين كل من الهيثو والتوتسي والتي ذهب ضحيتها حوالي مليون نسمة بين قتيل وجريح ولاجيء

كما أن نسبة الزيادة السكانية بالقارة والتي وصلت إلى 789 مليون نسمة عام 2005 والمتوقع أن تصل إلى 1.186 مليون نسمة بحلول عام 2020 وأن التزايد السكاني بنسبة 100% كل 25 سنة رغم أن الزيادة في المناطق المستقبلة للهجرة سواء كانت مدناً أو مناطق ريفية زراعية حديثة العهد بالاستيطان يقابلها تناقص في المناطق المرسلة، خاصة الريف الذي يتعرض للهجرة والنقص السكاني

وخلاصة القول أن من أبرز النتائج البيئية التي ترتبت عن الهجرة أن هنالك قطاعاً كبيراً من سكان المناطق المختلفة يهاجرون بدافع الفقر المقبع والشديد في بيئاتهم، هذا من ناحية، وإلى صعوبة الظروف المناخية التي اتسمت بالجفاف خاصة في المناطق الهامشية للصحراء والأقاليم الساحلية عند مستوى كريم من ناحية أخرى، وبذلك قد هاجر بعض منهم بحثاً عن مصدر الرزق، وأن الهجرة ليست إلا حلاً مؤقتاً علاوة على أنها تؤدي بالقارة إلى فقدان خيرة شبابها وعلمائها، وهذا بلا شك يضعف من قوة القارة خاصة وأنها متخلفة تكنولوجياً.

وللحد من الهجرة من القارة الإفريقية يجب العمل على الآتي:-

1- الرفع من المستوى التعليمي خاصة وأن الأمية بالقارة تزيد عـن 44% من الصغار في سن التمدرس أما النسبة العامة فقـد وصـلت إلـى 40% خاصة في منطقة جنوب القارة، مما يستوجب الأمر إلى زيادة مخصصات التعليم.

2- إن توفير فرص العمل لأكثر من 22% من الـسكان البـاحثين عنـه وتكوين كوادر إدارية وفنية ورفع كفاءتها عن طريق توفير فرص عمل لهم يحدّ من تفاقم هذه المشكلة.

3- الاهتمام الصحي خاصة وأن متوسط العمر في منطقة جنوب الصحراء لا يزيد عن 42 سنة ومعدلات الوفيات بين الأطفال مرتفعة جداً وقد وصلت خلال الفترة 1990-2005 إلى 20 مليون والموت يحصد أرواح أكثر من نصف مليون طفل في السنة بسبب الأمراض وانتشار الأوبئة مثل الملاريـا والإسكارس والدوزنتاريا وفقدان المناعة.

4- العمل على الحد من عدد السكان المتزايد بالطرق العملية والـصحيحة فنجد مثلا في نيجيريا أن عدد السكان في 2005ف حـوالي 132 مليـون نسمة خاصة وأن القارة تزيد كل 25 سنة بنسبة 100% في عدد الـسكان بالقارة مما سوف يجعلها تصل في عام 2020 إلى 1.186 مليار نسمة.

5- التركيز على استعمال المياه بقصد تحـسينها، وقطـع الطريـق أمـام إسرائيل في الوصول للقارة عن طريق وضع اتفاقيات مائية وتوسيع دائـرة الترابط بين بلدان القارة والقارة الأوروبية، وتفعيل دور التجـارة وتـشجيع السياحة ووضع برامج للإصلاح الزراعي لحل مـشكلة المجاعـة بالقـارة والعمل على كل ما من شأنه تفعيل الطاقة البشرية للحد من البطالة ومنـع الهجرة إلى خارج القارة.

6- الاهتمام برفع الكفاءة الإنتاجية للقارة، وذلك عن طريق تحسين الإنتاج الزراعي، بحيث يكفي حاجة استهلاك السكان خاصة من الموارد الغذائية.

7- إلزام القارة بتقديم تقارير مفصلة على النتائج الايجابية والـسلبية مـع إبراز المشاكل التي تواجهها القارة ووضع الحلول المناسبة لهـا بـالطرق العلمية.

8- توسيع دائرة الترابط بين بلدان القارة الإفريقية والقارة الأوروبية وتفعيل البرامج التنموية الاقتصادية والصناعية والزراعية لحل مشكلة المجاعة بالقارة الإفريقية ووضع برامج مستقبلية للنهوض بالقارة من الناحية الاجتماعية مثل تحسين التعليم والصحة والخدمات.

9- العمل على خلق تكامل اقتصادي فعال بين الدول الأفريقية، وذلك كما جاء في كلمة الأخ القائد حول الهجرة والتنمية في مؤتمر وزراء أفريقيا والإتحاد الأوروبي حول الهجرة والتنمية، والتي أكد فيها بأن((الأفارقة يشعرون بأن التنمية الحالية الموجودة في أمريكا والدول الأوروبية قد ساهم فيها أجدادهم بشق الطرق وبناء السكك الحديدية وردم المستنقعات، فالأفريقي يذهب وراء ثروات بلاده التي نهبت من قبل المستعمر الأوروبي ونقلت هذه الثروات من إفريقيا إلى أوروبا ومن حق الأفريقي أن يذهب وراء ثروة بلاده لكي يعيش في المصانع التي قامت على خامات إفريقية)).

المصادر والمراجع

(1) مركز الأمم المتحدة للإعلام، تقرير عن الهجرة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2006، ص289.
(2) محمد محمد سطيحة، الجغرافيا الإقليمية، دار النهضة، بيروت، 1974، ص4/2.
(3) عباس فاضل السعدي، دراسته في جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980، ص105 .
(4) فتحي أبوعيانة، جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص281.
(5) ج.ع.ل.ش.أ.ع، جريدة الفجر الجديد، العدد 1169، طرابلس، ص7، بتاريخ 13-1-2007ف.
(6) يسرى الجوهري، جغرافية السكان، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1990، ص188.
(7) عبد الرحمن الخفاف، الجغرافيا والأسماء العامة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، 2001، ص207.
(8) فتحي أبوعيانة، دراسات في علم السكان، الإسكندرية، دار المعارف، الإسكندرية، 1985، ص181.
(9) هاشم نعمة فياض، إفريقيا في حركات التحرر، دار الهيئة القومية للبحث العلمي، سبها، 1992، ص293.
(10) هاشم نعمة فياض، إفريقيا في حركات التحرر، مرجع سابق، ص290، ص295.
(11) فتحي أبوعيانة، دراسات في علم السكان، مرجع سابق، ص185، ص186.

(12) جمال الدين الدناصوري، جغرافية العالم دراسة إقليمية، الجزء الثاني جغرافية إفريقيا وأستراليا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص66 .
(13) جودة حسنين جودة، القارة الإفريقية، دراسات في الجغرافيا الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1999،ص95 .
(14) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية العالمية (الفاو)
www.fao.org/Doc.rep.com
(15) يسري الجوهري،جغرافية السكان، مرجع سابق، ص208.
(16) منصور محمد الكيخيا، جغرافية السكان، منشورات جامعة قاريونس، الطبعة الأولى، بنغازي،2003، ص 269.
(17)عبد الله الخفاف، الجغرافيا البشرية، أسس عامة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، طرابلس، 2001، ص207.
(18) ج ع ل س أ ع، جريدة الميزان، تصدر عن مكتب العلاقات، الأمن العام، طرابلس، 2007، العدد 688.
(19) مركز الأمم المتحدة، اللجنة الخاصة بالهجرة والتنمية، تقرير عن الهجرة الدولية، طرابلس، بتاريخ 10-9-2006، ص285.
(20) تقرير دولي يدعوا إلى عدم الربط بين الهجرة الدولية والإرهاب العالمي، 2005-10-8
www.albadonline.com/new/modules
(21) دياب عبد الحكيم، الهجرة السرية ومستقبل قوارب الموت على مشارف أوروبا، مجلة الفرقان، مجلة أسبوعية، القاهرة، العدد 365، 10-7-2005.
(22) محمد محمود يوسف، الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول، موقع الجسر.
www.un.org/arabic.com